ترجمـــــــــــــــات
مـن العـــــــدد ١٢ | ربيع الاول | آذار | ٢٠١٠

تقريـر الحريـات الدينيـة في العالـم لعـــــــــــام ٢٠٠٩

ترجمـــــــــة : المعهد العراقي للحوار

تقرير الحريات الدينية في العالم لعام ٢٠٠٩

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

العراق

البلد ذو نظام ديمقراطي دستوري جمهوري، فدرالي، ونظام حكومة تعددي، ويتألف من ١٨ مقاطعة أو «محافظة». وبالرغم من إقرار الدستور بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وعدم جواز سنّ تشريع أو قانون يتعارض مع أحكام ومبادئ هذا الدين، نجده كذلك قد أكد أن لا قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحريات الأساسية المثبتة في الدستور. وأكثر من ذلك، فقد ضمن حرية المُعتقد والمعتقدات والممارسات الدينية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

وبالرغم من تأييد الحكومة لهذه الحقوق بشكل عام، فإن العنف الذي قادته المجاميع الإرهابية والمتطرفون والعصابات الإجرامية ساهم في تقييد الممارسات الدينية، وسبّب تهديدًا كبيرًا للأقليات الدينية طوال فترة كتابة هذا التقرير.

إن العناصر الدينية الراديكالية من خارج الحكومة مارست ضغوطًا هائلة على الأفراد والجماعات لإجبارهم على تبني التفسيرات المتطرفة لمبادئ الدين الإسلامي. كما أن العنف الطائفي، بضمنه الهجمات على الزعماء الدينيين

والأماكن الدينية المخصصة للعبادة، أعاق قدرتهم على ممارسة طقوس دينهم بحرية.

وقد تنامت قدرة الحكومة على تحدي خصومها المقاتلين، الأمر الذي ساهم في انخفاض المستوى العام للعنف، كما نجحت الحكومة بصورة متزايدة في استعادة الأمن، بطريقة غير طائفية بشكل عام، في جميع أنحاء البلاد.

ليس هناك أي تغيير في حالة احترام الحريات الدينية من قبل الحكومة على مدى فترة إعداد التقرير.

فمنذ عام ٢٠٠٣، فإن الحكومة لم تتدخل بشكل عام في ممارسة أي اضطهاد ديني ضد أي مجموعة دينية، بل دعت إلى التسامح والتعايش مع و«بين» كل الأقليات. وتعزز هذا الالتزام بنشر رئيس الوزراء لقوات إضافية من الشرطة في مدينة الموصل بعد سلسلة من الاغتيالات التي استهدفت المسيحيين في المدينة في أكتوبر ٢٠٠٨. إضافة إلى ذلك، فإن رئيس الوزراء، جنبًا إلى جنب مع غيره من كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية، أدلى بتصريحات عديدة من شأنها دعم المجتمعات المحلية في البلاد التي تكثر فيها الأقليات الدينية.ناقشت الحكومة الأمريكية موضوع الحريات الدينية مع الحكومة العراقية كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

ودعا موظفون رفيعو المستوى من الإدارة الأمريكية والسفارة إلى الوحدة في مواجهة العنف الطائفي، وضغطوا باتجاه مشاركة كل الأقليات الدينية في العملية السياسية. وقد حصل أفراد من الأقليات الدينية على مناصب مهمة في البرلمان والحكومة العراقية، وكذلك في حكومة إقليم كردستان (KRG)، لكن بشكل عام، فإن الأقليات ممثلة بشكل ضعيف في الحكومة، وخاصة على مستوى المحافظات والمستوى المحلي.

الجزء الأول: الديموغرافية الدينية نظرًا لتزايد العنف والهجرة الداخلية، تنوعت

الإحصاءات الديموغرافية الدينية، وغالبًا ما تكون التقديرات بالاستناد إلى تقديرات عدد من المنظمات غير الحكومية (NGO) بدلًا من بيانات تعداد السكان أو غيرها من المصادر الرسمية.

وقد مررت الحكومة قانون الإحصاء، الذي سيسمح بتنظيم إحصاء وطني عام في المستقبل. تبلغ مساحة البلد حوالي ١٦٨,٧٥٤ ميلًا مربعًا، وعدد سكانه ٢٨,٩ مليون نسمة. واستنادًا إلى إحصائيات الحكومة، فإن ٧٩٪ من الناس هم مسلمون. يشكل الشيعة المسلمون-غالبيتهم عرب، تركمان، شيعة كرد فيليين ومجاميع أخرى—ما نسبته ٦٠-٦٥٪ من مجموع السكان. أما العرب والكرد السنة المسلمون فيبلغون حوالي ٣٢-٣٧٪ من سكان البلد: منهم ١٨-٢٠٪ من الكرد السنة، و١٢-١٦٪ من العرب السنة، والباقي ١-٢٪ من التركمان السنة. ويقارب ٣٪ من السكان من المسيحيين، واليزيديين، والصابئة المندائيين، والبهائيين، والشبك، وأهل الحق، وعدد قليل جدًا من اليهود. وجود الشيعة يتركز تقريبًا في جنوب وشرق البلاد، وهم يمثلون أغلبية في بغداد ولديهم وجود في معظم مناطق البلد. أما السنة فيشكلون الأغلبية في الغرب والوسط وشمال البلاد. تقديرات قادة المسيحيين لحجمهم في العراق عام ٢٠٠٣ تتراوح بين ٨٠٠ ألف إلى ١,٤ مليون نسمة، أما التقديرات الحالية التي قدموها فتبلغ حوالي ٥٠٠—٦٠٠ ألفًا. ثلثا المسيحيين من الكلدان، وخمسهم من الآشوريين، والباقي من السريان والأرمن والإنجيليين والبروتستانت. معظم المسيحيين الآشوريين في الشمال، أما السريان فيتواجدون بين بغداد وكركوك ومحافظة نينوى. ويقدر قادة السريان بأن ٥٠٪ من المسيحيين يعيشون في بغداد، و٣٠-٤٠٪ منهم يعيشون في الشمال، بوجود مجتمعات كبيرة حول الموصل وأربيل ودهوك وكركوك. وقد ذكرت أبرشية المطران الأرمن الأرثوذكس أن ١٥-١٦ ألفًا من المسيحيين الأرمن قد بقوا في البلاد، بشكل رئيس في بغداد والبصرة وكركوك والموصل.

أما المسيحيون الإنجيليون فيقدر عددهم بـ ٥-٦ آلاف في الجزء الشمالي من البلاد وكذلك في بغداد، مع جالية صغيرة جدًا في البصرة.يقول زعماء الطائفة اليزيدية إن معظم ٥٠٠-٦٠٠ ألفًا منهم موجودون في الشمال، ١٥٪ منهم في محافظة دهوك، والباقي في محافظة نينوى.

ويقول زعماء الشبك إن ٢٠٠-٥٠٠ ألفًا من الشبك موجودون بكثرة في الشمال قرب الموصل. أما تقديرات حجم الصابئة المندائيين فتختلف بشكل واسع، وطبقًا لقادتهم فإن ٣,٥٠٠-٧,٠٠٠ منهم بقوا في البلد، منخفضًا بعد أن كان يقدر بـ ٥٠-٦٠ ألفًا عام ٢٠٠٣.

ويقول قادة البهائيين إن عددهم أقل من ٢٠ ألفًا وينتشرون في عموم البلاد بمجاميع صغيرة. أما الجالية اليهودية- التي كان لها وجود مهم سابقًا—فقد تراجع عددها تدريجيًا بعد تشكيل دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ولم يبقَ منهم سوى ثمانية يهود في بغداد، ولا وجود لعدد آخر في بقية مدن العراق.في يونيو ٢٠٠٩، قدر مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بأن ما يقارب ١,٥ مليون عراقي قد هربوا وبقوا خارج البلد.

وفي مايو ٢٠٠٩ أشارت المفوضية إلى أن ٥٧٪ من اللاجئين العراقيين المسجلين لديها (في سوريا والأردن ومصر) هم من السنة، و٢١٪ من الشيعة، و٤٪ من غير المسلمين، و١٤٪ مسيحيون، و٣٪ صابئة مندائيون، وأقل من ١٪ من اليزيديين.وفي يونيو ٢٠٠٩، أشارت منظمة الهجرة الدولية (IOM) إلى أن ما يُقدّر بـ ٢,٨ مليون شخص مهجّر داخل البلد. وبعد تفجير الضريح العسكري في فبراير ٢٠٠٦، تم تهجير ١,٦ مليون شخص. وما يقدر بـ ٥٩٪ من المهجرين داخليًا هم شيعة مسلمون، و٣٥٪ سنة مسلمون، و٥٪ مسيحيون، وأقل من ١٪ من اليزيديين.الجزء الثاني: حالة احترام الحكومة للحريات الدينيةالإطار القانوني / السياسيينصّ الدستور

على حرية الأديان، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق. على كل حال، هناك أحكام قانونية أخرى تخضع لتفسيرات قد تحدّ من الحريات الدينية.تنصّ المادة ١٠ من الدستور على التزام الحكومة بضمان وحماية قدسية الأماكن المقدسة والمواقع الدينية وضمان ممارسة الشعائر بحرية هناك. كما تنصّ المادة ٤٣ على أن أتباع المجموعات الدينية والطوائف أحرار في ممارساتهم، وفي إدارة أوقافهم الدينية وشؤونهم ومؤسساتهم الدينية.

وقد ألزمت الفقرة الثانية من المادة ذاتها صراحةً بحرية العبادة وحماية أماكن العبادة، بالرغم من أن التشريعات الخاصة بتنفيذ هذا الشرط ما تزال معلّقة. إنها سياسة الحكومة حماية حقوق جميع المجموعات الدينية في التجمع والعبادة بحرية؛ إلا أن العنف المستمر وحالة اللاأستقرار أعاقا قدرة الناس على ممارسة هذا الحق في بعض أجزاء البلد.تنصّ المادة ٢ من الدستور، التي تعترف بالإسلام دينًا رسميًا للبلد، على اعتباره مصدرًا رئيسًا للتشريع، ولا يمكن تشريع أي قانون يتناقض مع المبادئ الأساسية للدين الإسلامي.

كما تنصّ المادة على أنه لا يمكن تشريع قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحريات الأساسية، بما فيها حرية المعتقد والممارسة الدينية.

أما المادة ١٤ فقد أقرت بأن المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس، العرق، الطائفة، الأصل، اللون، الدين، المعتقد، الرأي أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية.أما المادة ٤١، التي تعنى بتطبيق التشريعات، فتنصّ على أن المواطنين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية استنادًا إلى أصلهم المذهبي أو طائفتهم أو معتقداتهم أو اختيارهم.

وحتى يتم تنفيذ مثل هذا التشريع، بقي قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ (القانون ١٨٨) نافذًا. كما تمنح المادة ٤٢ كل شخص حرية المعتقد والضمير. مع ذلك، ما يزال قانون ١٩٧٢ نافذًا، وهو يسمح بتحويل الأطفال القُصّر

إلى الإسلام تلقائيًا إذا تحوّل أحد الوالدين إلى الإسلام. وقد أثار وزير حقوق الإنسان هذه القضية مع مجلس القضاء الأعلى طلبًا لتعديل القانون، لكن المجلس قرّر استمرار صلاحية القانون.

يُطلب من المجموعات الدينية أن تُسجّل نفسها لدى الحكومة. وللتسجيل، يجب أن يكون للمجموعة ٥٠٠ تابع على الأقل داخل البلاد.

تدير الحكومة الأوقاف أو المؤسسات الدينية للسنة والشيعة والمسيحيين وديانات أخرى. وقد تشكّلت هذه الأوقاف بعد حلّ وزارة الشؤون الدينية بإشراف سلطة التحالف المؤقتة في آب ٢٠٠٣.

وتعمل الأوقاف تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء وتستلم التمويل الحكومي لصيانة وتمويل المؤسسات الدينية.تسمح الحكومة بتدريس الدين الإسلامي في المدارس العامة.

وفي معظم مناطق البلد، تتضمن المناهج في التعليم الابتدائي والثانوي ثلاث حصص أسبوعية لمادة الدين، بما في ذلك دراسة القرآن باعتباره شرطًا للنجاح والتخرج. الطلبة غير المسلمين غير ملزمين بحضور الدروس الدينية، إلا أنه يُقال إن الكثير منهم يفضّلون المشاركة فيها.تعمل المدارس الخاصة مثل «مدرسة الأعراف الابتدائية» ومدرسة «المسرة للبنات»، التي تديرها الكنيسة الشرقية الكاثوليكية، داخل البلد. وللعمل بصورة قانونية، يجب أن تحصل المدارس الخاصة على ترخيص من «المديرية العامة للمدارس الخاصة» ودفع الرسوم السنوية.تموّل وزارة التعليم في حكومة إقليم كردستان المدارس التي تدرّس باللغة الآرامية (ابتدائي وثانوي)، إذ يتحدث طلاب هذه المدارس الآرامية والعربية والكردية. ومعظم هذه المدارس—أكثر من ٣٠ مدرسة ابتدائية و٨ مدارس ثانوية- تقع في دهوك، وهي موجودة استجابة للطلب. وتشرف عليها دائرة خاصة في الوزارة تعمل تحت إدارة مسيحيين.تقوم

حكومة إقليم كردستان، من خلال وزارة شؤون الأوقاف، بدفع رواتب الأئمة وتمويل بناء وصيانة المساجد. وهذا التمويل متاح أيضًا لمؤسسات الطائفة المسيحية، إلا أن العديد من الكنائس تفضّل الاعتماد على التمويل الذاتي.

تُعدّ معظم الأعياد الإسلامية عطلًا وطنية، بما في ذلك عاشوراء، الأربعينية، عيد الفطر، عيد الأضحى، ومولد النبي محمد.

كما أن نوروز عطلة وطنية تُعتبر عيدًا دينيًا للبهائيين. وبالرغم من أن عيد الفصح ليس عطلة وطنية للمسيحيين، فإن الحكومة تعترف بحقهم في الاحتفال به.تنصّ المادة ١ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على أن العقوبات الجنائية لا يمكن فرضها إلا بموجب القانون المدني. وضمن القانون المدني الوطني، ليس هناك عقوبة للتحول من دين إلى آخر، كما أن قانون العقوبات لا يفرض أحكام الشريعة الإسلامية، على الرغم من وجود عقوبات شرعية للتحول من الإسلام إلى دين آخر.

ويُجيز قانون الأحوال المدنية رقم ٦٥ لعام ١٩٧٢ لغير المسلمين اعتناق الإسلام بشكل واضح.مع نهاية فترة كتابة التقرير، استمرت بطاقة الأحوال الشخصية العراقية بالإشارة إلى ديانة حاملها، وتستخدم باعتبارها مصدرًا أساسيًا في التمييز في بعض المعاملات. ومع ذلك، فإن جواز السفر لا يشير إلى الدين.يحظر القانون رقم ١٠٥ لعام ١٩٧٠ العقيدة البهائية، كما يحظر قرار عام ٢٠٠١ المذهب الوهابي. وعلى الرغم من أن الأحكام المتعلقة بحرية الدين في الدستور الجديد من المفترض أن تحل محل هذه القوانين، إلا أنه لم يتم تقديم أي دعاوى قضائية للطعن فيها أو إلغائها.في نيسان ٢٠٠٧، ألغت دائرة الجنسية والجوازات في وزارة الداخلية القرار ٣٥٨ لعام ١٩٧٥، الذي كان يحظر إصدار بطاقات هوية وجنسية للبهائيين. وفي أيار ٢٠٠٧، حصل عدد قليل منهم على بطاقات هوية، إلا أن المستشار القانوني في الدائرة أوقف

إصدار الهويات لاحقًا، مدعيًا أن البهائيين تم تسجيلهم باعتبارهم «مسلمين» منذ عام ١٩٧٥، مؤكدًا قرار الحكومة بمنع تحويل «المسلمين» إلى ديانة أخرى.وبدون بطاقة هوية، يواجه البهائيون مشكلات في تسجيل أبنائهم في المدارس والحصول على جوازات السفر. وعلى الرغم من إلغاء القرار، فإن البهائيين الذين سُجلوا كمسلمين بعد قرار ١٩٧٥ ما زالوا غير قادرين على تغيير بياناتهم لإثبات «بهائيتهم»، ولا يُعترف بأبنائهم كبهائيين.النص بعد التصحيحفي آذار ٢٠٠٦، منع قانون الجنسية اليهودَ على وجه التحديد من استعادة الجنسية إذا ما سُحبت منهم في أيّ وقت مضى.أكدت المادة ٤١ من الدستور أن «العراقيين أحرار في التزامهم بأحوالهم الشخصية حسب معتقداتهم، طوائفهم، أو اختيارهم، ويجب أن يُنظَّم ذلك بقانون». وعلى الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ يدعو إلى دمج الشريعة والقانون في حال عدم وجود نصّ تشريعي بشأن المسألة، فإن المادة ٢/أولًا من الدستور تُعفي صراحةً من تطبيقه على الأشخاص الذين يتمتعون «بقانون خاص».مثل هذا القانون الخاص يشمل الإعلان البريطاني رقم ٦ لسنة ١٩١٧ وقانون الأحوال الشخصية للأجانب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١. يتضمن الإعلان رقم ٦ تشاور المحاكم المدنية مع السلطات الدينية لغير المسلمين لإبداء الرأي، والأخذ برأي شريعتهم والحكم بموجبه في المحكمة.

أما قانون الأحوال الشخصية للأجانب فيتطلب تطبيق القانون المحلي للمتقاضين لإيجاد حلّ لمسائل الخلاف.وعلى الرغم من هذا الاستثناء، فإن هناك حالات في هذا القانون تستند إلى أحكام الشريعة وتُطبَّق على غير المسلمين، متجاوزة بذلك قواعد ديانة الفرد. على سبيل المثال:

- يمنع القانون زواج المرأة المسلمة من الرجل غير المسلم.
- وفي مسائل الإرث، تستلم المرأة نصف ما يستلمه نظيرها الرجل.

ويمكن اعتبار هذه الأحكام متعارضة مع المادة ١٤ من الدستور التي تضمن المساواة أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو الدين.

كما أن مواد أخرى في الدستور، لاسيما المادة ٢/أولًا/أ التي «تحظر القوانين المتعارضة مع ثوابت أحكام الدين الإسلامي»، تُظهر تضاربًا في المعايير الدستورية لم تُحسم قضائيًا حتى الآن.تنص المادة ٩٢ من الدستور على أن المحكمة الاتحادية العليا يجب أن تتألف من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وخبراء في القانون.

وبنهاية إعداد التقرير، لم يُسنّ أي تشريع لتنظيم عددهم أو طريقة اختيارهم أو آلية عمل المحكمة، مما ترك مشاكل عالقة بشأن ما إذا كان خبراء الفقه يعملون كخبراء أو مستشارين للقضاة، أم كأعضاء في المحكمة.تقدّم الحكومة دعمًا كبيرًا لتأدية فريضة الحج عبر تنظيم طرق السفر، ومساعدة الحجاج على الحصول على وثائق الدخول إلى المملكة العربية السعودية.

كما توفر الحكومة الأموال للوقفين السني والشيعي، اللذين يستلمان استمارات الحج من المواطنين ويرفعانها إلى هيئة الحج، التي بدورها ترفعها إلى مكتب رئيس الوزراء لإجراء القرعة وتنظيم طلبات الحصول على تأشيرة الحج.استمرت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان طوال فترة إعداد التقرير في تقديم الدعم والتمثيل السياسي للمجتمعات الدينية التي تُشكّل أقليات في العراق. ويضم مجلس الوزراء العراقي وزيرين من المسيحيين (حقوق الإنسان، والصناعة والمعادن)، فيما تضم حكومة إقليم كردستان وزيرين (المالية، والمجتمع المدني) إضافة إلى وزيرين بلا وزارة من اليزيديين. أدت حملات عهد صدام ضد الأكراد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى تدمير عدد من القرى المسيحية في محافظة دهوك، ونُقل معظم سكان هذه المدن إلى بغداد. وبإشراف وزارة مالية إقليم كردستان، أُعيد تأهيل

عدد من هذه المدن، وبُنيت مساكن جديدة، ومنح السكان الأصليون إعانات لتسهيل عودتهم قيود الحريات الدينيةلا تتدخل ممارسات وسياسات الحكومة العراقية عمومًا في حرية ممارسة الأديان. على كل حال، تسبب العنف في بعض أجزاء البلد بضغطٍ على أتباع عدد من الديانات، مما حال دون ممارستهم لطقوسهم. في حين كان الوضع أقل حدّة في إقليم كردستان.

إن هيمنة الطائفية على السلطة الرسمية داخل الأجهزة الأمنية تُعيق حق المواطنين في حرية العبادة، وما تزال مصدرًا كبيرًا للقلق.

ولم تُقيّد الحكومة تشكيل الأحزاب على أساس الانتماء الديني أو الطائفي. أصدرت مديرية التعليم في محافظة صلاح الدين تعليمات بمنع المعلمات من ارتداء البنطلون.

ووفقًا لبيان الحكومة، فإن «قسم التعليم يرى أن الملابس الطويلة والمحتشمة خيرٌ من البنطلون». وأوعز البيان باتخاذ أشدّ الإجراءات التأديبية بحق المخالفات.وخلال فترة إعداد التقرير، كانت هناك عدة مدارس وأماكن عامة يجد فيها غير المسلمين والمسلمون العلمانيون أنفسهم مجبرين على الالتزام بممارسات إسلامية محافظة، وإن كان ذلك بدرجة أقل مقارنة بالفترة السابقة.وعلى الرغم من تولّي عدد من الأشخاص مناصب رفيعة، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أن التعيين في الوزارات يتأثر بانتماء الوزير، وأظهرت محاباة للأفراد الذين يشتركون معه في المعتقد الديني.

اشتكت عدة كنائس إنجيلية من عدم حصولها على تسجيل رسمي، وكانت شروط التسجيل مرهقة جدًا. إذ يجب أن يكون للكنيسة ٥٠٠ عضو على الأقل،وأن تحصل على مصادقة مجلس زعماء الكنائس المسيحية العراقية،وهي هيئة شبه حكومية تضم ما لا يقل عن ١٤ ممثلًا لكنائس معترف بها رسميًا انتهاك الحريات الدينيةعلى خلاف السياسة الحكومية

المعلنة التي تدعو المسؤولين إلى عدم الانخراط أو التغاضي عن انتهاك حرية الفرد الدينية، فقد ركّزت الحكومة جهودها ومواردها الأساسية طوال مدة إعداد التقرير على دحر التمرد وإعادة البناء، بينما كانت جهود مكافحة انتهاكات الحريات الدينية محدودة.

كما أن محدودية قدرات القوات الأمنية ومؤسسات فرض القانون جعلت من الصعب على القوات الأمنية العراقية (ISF) والنظام القضائي التحقيق في الجرائم، بما فيها الأعمال الإرهابية الطائفية، رغم نجاح بعض التحقيقات. كانت هناك مزاعم بأن حكومة إقليم كردستان تورّطت في أعمال تمييز طائفي ضد بعض الأقليات الدينية.

فقد ادعى مسيحيون ويزيديون في شمال الموصل أن الحكومة صادرت ممتلكاتهم دون تعويض، وبدأت بإنشاء أبنية على أراضيهم. كما ادعى مسيحيون آشوريون في دهوك أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يمارس التمييز ضد غير المسلمين، ويُخفق في إصدار أحكام قضائية لصالحهم. وتفيد تقارير بأن اليزيديين يواجهون قيودًا عند دخول إقليم كردستان، وعليهم الحصول على موافقة الحكومة للعمل ضمن حدود محافظة نينوى أو تحت حماية قوات البيشمركة.كما زُعم أن حكومة الإقليم تمارس المحاباة تجاه المؤسسة الدينية المسيحية، وقيل إنه بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٨ اعتقلت سلطات الإقليم المدعو «جوني خوشابا الريكاني» في الكنيسة الآشورية، ووُضع في الحبس الانفرادي أربعة أيام لنشره مقالات تنتقد الفساد في الكنيسة.وادعى قادة اليزيديين والشبك أن قوات البيشمركة ارتكبت انتهاكات ومضايقات منظمة ضد مجتمعاتهم في محافظة نينوى، خصوصًا في مناطق سنجار، شيخان، بعشيقة، وبعطّلة (برطلة). وقال ممثلو اليزيديين إنهم مُنعوا من عبور نقاط التفتيش التي تسيطر عليها القوات الكردية عند السفر من بغداد إلى مناطقهم.

أنكرت حكومة الإقليم أنها تقف وراء أعمال العنف ضد المسيحيين والأقليات الأخرى. وعلى الرغم من الاتهامات، تشير تقارير إلى أن العديد من غير المسلمين في شمال العراق وإقليم كردستان هم من اللاجئين الذين فرّوا من مناطق شهدت ضغوطًا دينية شديدة.قدّرت منظمة الهجرة الدولية (IOM) في شباط ٢٠٠٩ وجود ١٩,١٠٠ عائلة مهجّرة داخليًا في محافظة نينوى، و٤٣,٥٩٥ عائلة مهجّرة في إقليم كردستان.

عملت الكنيسة الأرمنية مع المسؤولين الحكوميين لاستعادة ممتلكاتها التي أُجبرت على بيعها في العهد السابق. ورغم دفع الكنيسة قيمة عادلة حسب سعر السوق في الموصل، البصرة، كركوك، بغداد ودهوك، لم تنجح جهود الاستعادة، لكن الكنيسة ذكرت أن الحكومة بذلت جهودًا كبيرة في إعادة الممتلكات.ليس هناك تقارير تشير إلى وجود سجناء أو معتقلين لأسباب دينية في البلد.التحوّل الديني القسريلا توجد تقارير تفيد بوجود حالات تحوّل ديني قسري، بما في ذلك بين المواطنين الأمريكيين القاصرين الذين تم اختطافهم أو نُقلوا بطريقة غير قانونية من الولايات المتحدة أو الذين لم يُسمح لهم بالعودة إليها.

على كل حال، أفاد الصابئة المندائيون بأن تهديدات الإسلاميين المتطرفين واعتداءاتهم وعمليات الخطف والقتل التي طالت أفرادًا من طائفتهم جاءت نتيجة رفضهم التحول إلى الديانة الإسلامية.كما قال المسيحيون الذين يعيشون في حي الدورة ببغداد وفي الموصل إن الإسلاميين المتطرفين هددوهم بالقتل ما لم يتحولوا إلى الإسلام، أو يغادروا، أو يدفعوا الجزية (الضريبة على غير المسلمين).

الانتهاكات على أيدي المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابيةاستُهدف العديد من الأفراد من مختلف الجماعات الدينية بسبب

هويتهم الدينية أو ميولهم العلمانية. وقد شملت الأفعال المرتكبة ضدهم:

- المضايقات
- التخويف
- الخطف
- القتل.

لقد سمحت الفوضى العامة للعصابات الإجرامية والإرهابيين والمتمردين بالاعتداء على المواطنين الآمنين من مختلف الأعراق والطوائف دون عقاب. ومع أن مؤشرات العنف الطائفي تراجعت خلال فترة إعداد التقرير، فإن الأغلبية الساحقة من الهجمات كانت موجّهة ضد السكان الشيعة وأسفرت عن أكبر عدد من الضحايا.تلقى الشيعة في الأحياء السنية، والسنة في الأحياء الشيعية، والأقليات الدينية في المناطق التي يسيطر عليها الشيعة أو السنة رسائل تهديد بالقتل تُطالبهم بترك منازلهم، وفي معظم الحالات كان الأفراد إما يمتثلون لذلك أو يُقتلون. وقد كانت هذه الحوادث أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة.وينسب كثير من أعمال العنف الطائفية في البلاد إلى إرهابيين يحاولون إشعال الفتنة الطائفية. وقد ازداد معدل النزوح الطائفي بعد تفجير سامراء في فبراير ٢٠٠٦، لكنه بقي منخفضًا عمومًا خلال فترة إعداد التقرير. وبنهاية الفترة، تشير الأدلة إلى أن الاندماج الطائفي بدأ يحل محل التهجير الطائفي.ووفق تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد بين ٢٢٠ و٣٠٠ ألف شخص من اللاجئين والمهجرين داخليًا إلى منازلهم عام ٢٠٠٨، وكان ٨٩٪ منهم من المهجرين داخليًا.ومع ذلك، استمرت الأدلة على وقوع أعمال عنف طائفي خلال فترة إعداد التقرير. كما أن عددًا قليلًا جدًا من مرتكبي الجرائم ضد المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى تمت معاقبتهم، ونادرًا ما حدث اعتقال مباشر بعد وقوع الحادثة.لم تكن هناك

بيانات متاحة حول المشاركة النشطة في الخدمات أو الطقوس الدينية؛ على كل حال، جعلت الهجمات الإرهابية كثيرًا من المساجد والكنائس والأماكن المقدسة الأخرى غير مستخدمة.

وخلال معظم فترة التقرير، قيل إن العديد من المصلّين امتنعوا عن حضور الشعائر الدينية بسبب التهديد بالعنف.وأورد قادة المسيحيين داخل العراق وخارجه أن جماعاتهم تلقّت رسائل تهديد تطلب منهم الرحيل وإلا سيواجهون الموت. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر ٢٠٠٨، أرسلت جماعة تُطلق على نفسها «كتيبة أنصار الإسلام» رسالة إلى قادة المسيحيين تحذّرهم من أن على المسيحيين مغادرة البلاد فورًا أو مواجهة الموت.خلال فترة إعداد التقرير، أفاد قادة الصابئة المندائيين بأن مجتمعاتهم ما زالت هدفًا للعنف، إضافة إلى الضغط لتغيير ديانتهم، وتعرّضهم للاختطاف طلبًا للفدية. وفي بعض الحالات، تُدفع الفدية ويتم الإفراج عن المختطفين، بينما يُقتل آخرون أو يبقون محتجزين. كما أُجبرت نساء من الطائفة على ارتداء الحجاب والزواج من رجال من خارج الديانة. وتعرضت محلات الذهب والمجوهرات المملوكة للصابئة المندائيين لعمليات سطو.وخلال الفترة نفسها، أفادت تقارير من قادة اليزيديين والشبك بأن مجتمعاتهم لا تزال هدفًا للتحرشات وأعمال العنف.العنف الموجّه ضد الأقليات الدينية في العراق—باستثناء الجرائم البسيطة التي تهدف إلى الربح-نفّذه تنظيم القاعدة في العراق، أو في بعض الحالات متطرفون شيعة.حوادث العنف الديني (٢٠٠٩) فيما يلي أهم الحوادث كما وردت في التقارير:

- ٢٤ يونيو ٢٠٠٩: انفجرت قنبلة مخبأة في دراجة نارية وسط سوق مزدحم بمدينة الصدر، أدت إلى ٧٦ قتيلًا و١٥٨ جريحًا.
- ٢٠ يونيو ٢٠٠٩: انفجرت شاحنة مفخخة قرب مسجد الرسول الأعظم في

قرية تازة جنوب كركوك، خلفت ٦٥ قتيلًا و ٢٠٠ جريح.

• ١٢ يونيو ٢٠٠٩: اغتيل حارث العبيدي، قائد جبهة التوافق، في جامع الشواف باليرموك، ثم قُتل أربعة آخرون بعد أن ألقى المهاجم قنبلة يدوية. لاحقًا اعتُقل «العقل المدبر» للعملية.

• ١٠ يونيو ٢٠٠٩: انفجار سيارة مفخخة بمدينة الناصرية خلف ٢٨ قتيلًا و ٧٠ جريحًا.

• ٢٠ مايو ٢٠٠٩: مقتل ٣٤ شخصًا بانفجار سيارة مفخخة في حي الشعلة ببغداد.

• ١٥ مايو ٢٠٠٩: اختُطف مبشر مسيحي في كركوك واحتُجز ثمانية أيام قبل الإفراج عنه بوساطة زعيم عشيرة وإمام محلي.

• ١١ مايو ٢٠٠٩: انفجار قرب جامع العدل في كركوك يقتل شخصين ويجرح ثمانية.

• ١١ مايو ٢٠٠٩: العثور على طفل مسيحي مقتول في الموصل بعد اختطافه في مارس ٢٠٠٩.

• ١٠ مايو ٢٠٠٩: العثور على شاب مسيحي مقتول في كركوك.

• ٩ مايو ٢٠٠٩: مقتل بائع كحول في بغداد بعد تلقي أصحاب محال الخمور تهديدات.

• ٦ مايو ٢٠٠٩: انفجار شاحنة مفخخة في سوق بحي الدورة يقتل ١٠ ويجرح ٣٧.

• ٢٩ أبريل ٢٠٠٩: ثلاثة انفجارات تستهدف مناطق شيعية ببغداد، تسببت في ١٧ قتيلًا. انفجاران في سوق مريدي والثالث في حي الشرطة الرابعة. كما وقع انفجاران قرب جامع «نداء الله» السني.

• ٢٦ أبريل ٢٠٠٩: مقتل ثلاثة مسيحيين كلدان في منازلهم بكركوك. اعتُقل مشتبه بهم ثم أُطلق سراحهم لعدم كفاية الأدلة.

• ٢٥ أبريل ٢٠٠٩: مقتل تاجر ذهب صابئي-كلداني خلال محاولة لخطفه.

• ٢٤ أبريل ٢٠٠٩: انفجار انتحاري لامرأتين عند مرقد الإمام موسى الكاظم يقتل ٦٦ ويجرح ١٢٧.

• ٢٣ أبريل ٢٠٠٩: مهاجم انتحاري يفجّر نفسه في مطعم ببعقوبة، يقتل ٤٨ شخصًا معظمهم زوار إيرانيون.

• ٢٢ أبريل ٢٠٠٩: تفجير داخل مسجد بالضلوعية يقتل خمسة ويجرح ١٥.

• ١٩ أبريل ٢٠٠٩: مقتل ٣ تجار ذهب صابئة-مندائيين خلال عملية سطو منسقة.

• ٦ أبريل ٢٠٠٩: انفجار قرب ضريح الإمام موسى الكاظم يقتل ٧ ويجرح ٢٣.

• ٥ أبريل ٢٠٠٩: قتل رجل مسيحي في معمله بالموصل.

• ٢ أبريل ٢٠٠٩: العثور على ثلاثة مسيحيين آشوريين مطعونين حتى الموت في حي الدورة.

• ١ أبريل ٢٠٠٩: العثور على رجل مسيحي مذبوح في كركوك.

• ٢٥–٢٦ مارس ٢٠٠٩: مقتل رجلين يزيديين قرب الموصل.

• ١٦ فبراير ٢٠٠٩: مقتل ١٥ مسيحيًا في الموصل في هجوم مسلح.

• ١٦ فبراير ٢٠٠٩: مقتل ثمانية زوار شيعة بانفجارين منفصلين في بغداد.

• ١٣ فبراير ٢٠٠٩: انتحارية تفجّر نفسها وسط زوار شيعة متجهين إلى كربلاء، تقتل ٣٥ شخصًا.

• ١٢ فبراير ٢٠٠٩: انفجار في كربلاء يقتل ٨ ويجرح ٣٥ أثناء زيارة الأربعين.

• ١٦ يناير ٢٠٠٩: العثور على شاب مسيحي مقتولًا في الموصل.

• ١٦ يناير ٢٠٠٩: اغتيال مرشح من حزب الدعوة ورجل دين شيعي في بابل.

• ٤ يناير ٢٠٠٩: اقتحام منزل زوجين مسيحيين في الدورة وقتل الزوجة خنقًا.

• ٤ يناير ٢٠٠٩: انتحارية تفجّر نفسها قرب مرقد الإمام موسى الكاظم، وتقتل ٤٠ وتجرح ٧٠.

الأحداث والانتهاكات الدينية (٢٠٠٨)في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، خُطف رجل مسيحي وتم تعذيبه في الموصل، ثم أُطلق سراحه بعد عدة أيام عندما أخذ الخاطفون فدية تبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي.في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، أطلق جندي عراقي النار على رجل مسيحي فقتله فورًا عند نقطة تفتيش قرب كنيسة سانت بنيامين وكنيسة سارا في قرية بغديدا. أجرت الشرطة تحقيقًا أوليًا، لكن لم تصدر أي معلومات لاحقًا.وفي اليوم نفسه، وردت أنباء عن العثور على جثة فتاة مسيحية في نهر في منطقة تُسمّى «نحلة» شمال العراق. تحدث التقرير عن احتمال اختطافها مسبقًا من قبل شخص كردي، لكن لم تتم أي اعتقالات.

وفي ٢٧ ديسمبر أيضًا، أدى انفجار سيارة مفخخة إلى مقتل ٢٤ شخصًا، معظمهم من الزوار الشيعة، وجرح ٤٦ آخرين، عندما وقع الانفجار في بغداد على طريق يؤدي إلى ضريح الإمام موسى الكاظم.

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨، أطلق مسلحون النار وقتلوا سبعة أفراد من عائلة يزيدية في منزلهم بقرية سنجار بمحافظة نينوى.في ٩ ديسمبر ٢٠٠٨، قامت عصابة مسلحة بسرقة وتعذيب ومصادرة ممتلكات صاحب محل ملابس

مسيحي عندما كان في بيته ببغداد.في ٧ ديسمبر ٢٠٠٨، واستنادًا لتقارير صحفية، قُتل يزيديان في محل لبيع الخمور في الموصل.

في ٢ ديسمبر ٢٠٠٨، استهدف مهاجم انتحاري قوات التحالف وفجر نفسه قرب كنيسة «سانت لويس» في الموصل، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصًا، بينهم أب وابنه من المسيحيين.في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨، فجّر مهاجم انتحاري نفسه في فناء مسجد «الحسينية» الشيعي بمدينة المسيب جنوب بغداد، فقتل ١٥ شخصًا وجرح ١٩ آخرين.

وكانت المدينة نفسها قد تعرضت لهجوم انتحاري بصهريج وقود عام ٢٠٠٥ أدى إلى مقتل ٧٠ شخصًا.في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨، قُتل شخص مسيحي بانفجار قنبلة في منطقة النعيرية ببغداد.في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨، قُتلت شقيقتان مسيحيتان وجُرحت والدتهما عندما فجّر مسلح منزلهم في الموصل.

إحداهما قُتلت أثناء انتظارها الباص، والأخرى عندما اقتحم المسلح المنزل.

وبقي الدافع مجهولًا.في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، تمّ تفجير كنيسة في شمال الموصل دون وقوع ضحايا.وخلال أول عشرة أيام من أكتوبر ٢٠٠٨، قُتل ١٤ مسيحيًا في الموصل، مما دفع حوالي ألفَي عائلة إلى مغادرة منازلهم إلى القرى في شمال نينوى.

جاءت الهجمات عقب احتجاجات نفذها مسيحيون للمطالبة بزيادة تمثيلهم في مجالس المحافظات.

ووزعت منشورات تهدد العوائل المسيحية بإجبارهم على اعتناق الإسلام، أو دفع الجزية، أو مغادرة المدينة، أو مواجهة الموت. كما نصب المسلحون نقاط تفتيش بحثًا عن المسيحيين، ولم تتمكن قوات الأمن العراقية من إيقاف عمليات القتل.أرسل رئيس الوزراء المالكي فرقتين إضافيتين من الشرطة لإعادة النظام ووقف التدهور.

وبحلول أواخر ٢٠٠٨، عادت معظم الأسر المسيحية النازحة إلى الموصل. ولم يُنشر التقرير الحكومي الخاص بالتحقيق في هذه الأحداث حتى نهاية فترة التقرير.في ٢ أكتوبر ٢٠٠٨، قتل مهاجم انتحاري عشرات الأشخاص أثناء صلاة عيد الفطر في حي الزعفرانية ذي الغالبية الشيعية جنوب بغداد. في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨، قُتل فؤاد علي حسين الدوري، إمام جامع ومناصر للمصالحة، في حي مختلط بوسط بغداد.في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٨، أُطلق النار على رجل مسيحي وقُتل فورًا في حي البكر بالموصل، وظلت دوافع الحادث مجهولة.في ٨ سبتمبر ٢٠٠٨، وردت أنباء عن قيام مسلح بقتل ثلاثة أفراد من عائلة صابئية مندائية، بينهم طفل، في منزلهم ببغداد.

في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨، واستنادًا لتقارير صحفية، تم خطف ثم قتل شخصين مسيحيين في الموصل رغم دفع الفدية للإفراج عنهما.

في ١٨ أغسطس ٢٠٠٨، أدى تفجير انتحاري مقابل جامع أبو حنيفة السني في بغداد إلى مقتل ١٥ شخصًا وجرح ٢٩ آخرين.في ١٦ أغسطس ٢٠٠٨،أدى هجوم انتحاري قرب كراج الحافلات شمال شرق بغداد إلى مقتل ٦ أشخاص وجرح ١٠، وكان الهجوم موجّهًا نحو الزوار الشيعة المتوجهين إلى كربلاء للاحتفال بولادة «محمد المهدي».في ١٥ أغسطس ٢٠٠٨، انفجرت شاحنة وسط كراج في مدينة بلد ذات الغالبية الشيعية، فقتلت ٩ أشخاص.

في ١٤ أغسطس ٢٠٠٨، فجّرت انتحارية نفسها في خيمة تفتيش للنساء المتوجهات إلى كربلاء في مدينة الإسكندرية، مما أدى إلى مقتل ١٨ شخصًا وجرح آخرين.وفي الهجوم نفسه، قُتل زائر شيعي وجُرح ٧ آخرون بانفجار عبوة ناسفة جنوب بغداد.

في ٢٦ يوليو ٢٠٠٨، قتل مسلح سبعة من الزوار الشيعة في مدينة «المدينة» أثناء توجههم إلى زيارة الإمام موسى الكاظم.في ٢٨ يوليو ٢٠٠٨، أدت

تفجيرات انتحارية وانفجار قنبلة إلى مقتل ٣٢ شخصًا وجرح ٦٤ أثناء مشي الزوار الشيعة لزيارة الإمام موسى الكاظم.في ١٣ يوليو ٢٠٠٨، قُتل عدد من أعضاء مجلس الشبك قرب قرية «أمن كبشي». واتهم نواب الشبك عناصر من البشمركة الكردية بالوقوف وراء الهجوم.في ١٠ يوليو ٢٠٠٨، أُطلق النار على رجل مسيحي وقُتل داخل سيارته في الموصل، ثم سُرق ما كان بحوزته. في ٢ يوليو ٢٠٠٨، أرسلت جماعة تطلق على نفسها «كتيبة القصاص العادل – قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» رسائل تهديد للمسيحيين الآشوريين في الموصل تطالبهم بعدم التعامل مع قوات التحالف.وفي حدث ذي أهمية رمزية كبيرة، اختُطف رئيس أساقفة الكنيسة الكلدانية في الموصل، المطران بولص فرج رحو، بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٨، لرفضه دفع الجزية للمسلحين، وتُوفي أثناء احتجازه. لاحقًا اعتقلت القوات العراقية أحد الخاطفين وتم سجنه. العنف واستهداف النساءبغض النظر عن الانتماء الديني، تتعرض النساء والفتيات للتهديد عند رفضهن ارتداء الحجاب، أو لُبس الملابس الغربية، أو عدم الالتزام بالتفسيرات المتشددة للإسلاميين المتطرفين.

أُجبرت العديد من النساء - ومن بينهن مسيحيات—على ارتداء الحجاب لأسباب أمنية بعد تعرضهن للتهديد.كما يتعرض أصحاب المحال للتهديد عند بيعهم مواد يُعتبر أنها تتعارض مع أحكام الإسلام. ويكون الخطر أكبر إذا لم يمتثلوا. استُهدف أصحاب محال الخمور- خصوصًا المسيحيين واليزيديين- بشكل متكرر.وفي ٢٠ إبريل ٢٠٠٩، صرّح محافظ كربلاء، أمل الدين الهر، بأنه «سيتخذ إجراءات قاسية بحق محال الخمور» لأنها «تنتهك حرمة المدينة»، رغم عدم وجود أي محل رسمي مرخّص لبيع الكحول فيها.

كما اشتكى سياسيون من عدم ترخيص الحكومة لبيع الكحول في مطاعم بغداد، وناقش البرلمان احتمال حظر الكحول، لكن لم يصدر أي تشريع رسمي بذلك.التحسن والتطور الإيجابي في احترام الحريات الدينيةساهمت

خطة «SURGE» أو «زيادة عدد القوات» التي نفذتها القوات متعددة الجنسيات بالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد في خفض معدل العنف العام.

وعلى الرغم من بطء انعكاس هذا التحسّن على الأقليات، فإن الحكومة تمكنت من إدارة العمليات الأمنية بشكل غير طائفي، مما أزال بعض التحديات الكبيرة أمام تعزيز الحريات الدينية.وخلال فترة كتابة التقرير، بدأت الحكومة تأخذ زمام المبادرة في حماية السكان وتحسين البيئة الأمنية.تحسينات في الموصل وبغدادفي أكتوبر ٢٠٠٨، أرسل رئيس الوزراء المالكي قوات إضافية إلى الموصل لحماية المسيحيين من الجرائم والمليشيات والقاعدة، مع إطلاق تحقيقات وتأسيس «لجنة مجلس الأمن الوطني» لمتابعة الوضع. تحسين الأمن سمح لمعظم الأسر المسيحية بالعودة إلى منازلها في أواخر ٢٠٠٨.

كما تحسن الوضع الأمني في حي الدورة ببغداد بشكل ملموس، مما أدى إلى عودة ٣٢٥ عائلة مسيحية واستئناف كنائس ومدارس نشاطها. وأفاد زعماء الكنائس بأن الحضور عاد كاملًا.اعترفت الحكومة بعيد الميلاد كعطلة وطنية، وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨ رعت وزارة الداخلية احتفالات الميلاد في بغداد. كما قاد الكاردينال دلي قداس عيد الميلاد بحضور قيادات حكومية. وقدمت الحكومة حماية أمنية كاملة للكنائس خلال عيد الفصح.

تحسن أوضاع الصابئة المندائيين صرّح زعماء الصابئة بأن الوضع الأمني تحسن بما مكّن أتباعهم من أداء طقس «التعميد» في نهر دجلة في مارس ٢٠٠٨ دون حوادث.

تمثيل الأقليات في الانتخابات في ٣ نوفمبر ٢٠٠٨، أقر البرلمان تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات، مانحًا الأقليات ٦ مقاعد موزعة كالتالي:٢ في بغداد (للمسيحيين والصابئة)٣ في نينوى (للمسيحيين واليزيديين والشبك)١

في البصرة (للمسيحيين) لكن العديد من زعماء الأقليات انتقدوا تقليص المقاعد من ١٢ إلى ٦، معتبرين القرار مناورة سياسية لا تعكس حجمهم الحقيقي، وأن النظام الجديد يربك الناخبين ويخفض نسبة مشاركتهم.الأوقاف غير الإسلامية زادت الحكومة موازنة دائرة الأوقاف غير الإسلامية لتوفير دعم أكبر لحماية وتجديد مواقعهم الدينية.

وبدأت الحكومة مشروع تجديد مرقد «حسقيل» التراثي اليهودي، وأكدت وزارة السياحة اهتمامها بكل الإرث العراقي بلا تمييز.

موقف الحكومة من العنف الطائفيدعت الحكومة مرارًا للوحدة بين مختلف أديان وأعراق العراق، وشجبت أعمال العنف الطائفية.وفي ٢٩ أبريل ٢٠٠٩،صرّح الحزب الإسلامي العراقي بعد مقتل ثلاثة مسيحيين في كركوك:«نحن كعراقيين غير سعداء إزاء الهجوم على المواطنين المسيحيين في كركوك... الذين يرتكبون هكذا أفعال يقصدون بث روح الفرقة والانتقام واللاوحدة.

هؤلاء هم أعداء العراق.»تصريحات ومواقف رسمية داعمة للأقليات الدينيةفي ١٥ أبريل ٢٠٠٩، صرّح النائب الشيعي لرئيس جمهورية العراق عادل عبد المهدي قائلًا:«إن موقع مسيحيي العراق مهدد، ويجب أن لا يُترك العراق لوحده في مواجهة ذلك.

إنها مهمة جماعية... المسيحيون جزء لا يتجزأ من العراق.

نحن نحتاج أن نساعد العراق ونساعد المسيحيين كي يبقوا في العراق.»وفي الفترة ١٢–١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، عقب مقتل مسيحيين في الموصل، قال نائب رئيس الجمهورية السني طارق الهاشمي:«يقف العراقيون متضامنين مع المسيحيين. يجب أن تعود كل العوائل المهجّرة إلى مساكنها، ويجب أن تتم حماية أماكن عملهم. يجب أن يكون للمسيحيين نفس الحقوق التي لنا.»

وردًا على قتل المسيحيين في الموصل في أكتوبر ٢٠٠٨، أرسل رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر ممثلين عنه من النجف إلى بغداد للقاء زعماء الكنائس والتعبير عن التضامن.

وكان أحد مبعوثيه الشيخ مهند الكرعاوي حاملًا رسالة مفادها:«نحن لا نتردد في الالتفات إلى درعنا البشري الذي يمثله إخواننا المسيحيون.» وفي ٢٢ يوليو ٢٠٠٨، صرّح رئيس الوزراء نوري المالكي لوسائل الإعلام تأكيدًا على دعمه لمسيحيي العراق، فقال:«نحن نرفض التمييز ضد إخواننا المسيحيين. نشدّد على رفضنا التمييز بين أي عراقي وآخر، بين المسلم والمسيحي، أو بين مجموعة إثنية وأخرى. في الحقيقة، نحن نفخر بهم ونحتاجهم جميعًا. نحن مستعدون أن نوليهم رعاية خاصة كي يكونوا دائمًا في العراق، لاسيما أنهم جزء من الموزاييك العراقي الجميل الذي نفخر به.

نحن لا نبخل بجهد من شأنه أن يؤمّن عودتهم للعراق، الذي هو موطن آبائهم وأجدادهم.

لا تمييز مطلقًا ولن نتسامح مع هذه القضية.»وفي ٢٥ يوليو ٢٠٠٨، التقى رئيس الوزراء المالكي بالبابا بنديكت السادس عشر في الفاتيكان.

ناقش الطرفان الوضع الأمني في العراق، بما في ذلك وضع المسيحيين، والحاجة إلى الحوار وتنسيق الجهود بين كل الطوائف والمجاميع الدينية، بما فيها الأقليات.

وفي ٢٥ مارس ٢٠٠٩، منح تعديل قانون انتخابات إقليم كردستان ١١ مقعدًا من أصل ١١١ مقعدًا في برلمان الإقليم للأقليات: خمسة للكلدان والآشوريين، خمسة للتركمان، وواحد للأرمن.

وفي ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت حكومة إقليم كردستان خطوات لتشجيع التسامح الديني ونبذ «خطاب الكراهية».

فخلال الهجوم الإسرائيلي على غزة، استخدم عدد من خطباء المسلمين خطب الجمعة لحثّ المسلمين على القيام بأعمال العنف ضد اليهود وإسرائيل وداعميها، كما انتقدت بعض الرسائل مظاهر العقيدة المسيحية مثل الزينة المتزايدة لأعياد الميلاد.

ولهذا السبب حظرت سلطات الإقليم ١٥ إمامًا من ممارسة مهامهم.

وفي ١٧ فبراير ٢٠٠٩، وفي مؤتمر لحريات الأديان والتسامح بمشاركة الزعماء الدينيين من كل المذاهب في كردستان، صرّح رئيس وزراء الإقليم نيچرفان بارزاني قائلًا:«نحن نفخر بأن إقليمنا متنوع الإثنيات والأديان. نحن عشنا معًا لمئات، بل آلاف السنين: الكرد، الآشوريون، الكلدان، السريان، التركمان العرب، المسلمون، المسيحيون، الإيزيديون ومكونات أخرى. يعدّ التسامح الديني رمزًا للمجتمعات الناجحة والمتحضّرة... نحن نستطيع احترام تعاليم ديننا وتعاليم الأديان الأخرى رغم اختلافاتها. من المهم علينا، وكل من موقع مسؤوليته، أن نشجع التسامح والتعايش المتبادل والانسجام الإثني والديني. نحن نؤمن بحرية الشعائر الدينية لكل الأديان.» وفي ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨، أعلن إقليم كردستان افتتاح دائرة خاصة ضمن وزارة الشؤون الدينية يديرها مدير عام إيز